

رابعاً: في مجال دعم ومساندة تكافؤ الفرص

تنفذ وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية مشروعاً رائداً بعنوان « تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة »، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومراعاة النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، من خلال استخدام موازنة البرامج والأداء كأداة لتنفيذ العديد من السياسات المالية التي تراعي حقوق الإنسان، حيث إن الموازنة المستجيبة تعتبر من أهم أدوات تحقيق إدماج النوع.

ويعد المشروع من أولى المبادرات التي يتم تنفيذها في جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية المصرية، بالاشتراك مع السفارة الملكية الهولندية كجهة ممولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) كداعم فني للمشروع لما له من خبرات دولية في مساندة مبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المنطقة العربية وتوفير المساعدات الفنية والمالية لزيادة الوعي بين صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية.

يهدف المشروع إلى تضمين الموازنة العامة للاحتياجات الخاصة بالمرأة والطفل والأسرة للارتقاء بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين، وتلبية احتياجات الفئات الأقل حظاً في المجتمع وخاصة المرأة والطفل، في كافة المشروعات المدرجة بالخطة والموازنة العامة.

كما يستهدف المشروع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمرأة ووضعها في موقع متساو مع الرجل أمام فرص العمل والأجور والمشاركة الفعالة في عملية التنمية، بما يمثله ذلك من مردود اقتصادي واجتماعي هام على مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة سواء على المستوى الشخصي أو الأسري ومن ثم على المستوى القومي.

ويتيح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي اقتراح السياسات والبرامج والمشروعات التي تسهم في تحقيق فرص متكافئة للمرأة في الموازنة العامة للدولة، لسد الفجوة في التعليم والخدمات الصحية والعناية بعلاج الأمراض الخاصة بالمرأة والطفل، ومواجهة العنف الأسري وتلبية احتياجات الفقراء من النساء وتحسين فرص حصولهن على الخدمات اللازمة كالنقل والمواصلات والكهرباء والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. كما يهدف المشروع أيضاً إلى إلقاء الضوء على الجوانب التي تحقق تكافؤ الفرص في الموازنة القومية من حيث العوائد والمصروفات والمزايا التي توفرها الموازنة وتكلفة هذه المزايا.

ويكتسب هذا المشروع أهمية كبيرة في ظل إعادة تبويب الموازنة العامة للدولة وفقاً للتصنيف الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي، بما يتيح لمصر أن تندمج في الاقتصاد العالمي وتصبح مؤشرات الاقتصادية قابله للمقارنة بما ينعكس إيجابياً على أدائها الاقتصادي، وحتى يتسنى الحصول على النتائج المرجوة من تطبيق التبويب الجديد يتطلب ذلك تطبيق موازنة البرامج والأداء التي يمكن أن يكون لها دور هام في مواجهة التحديات التي تشهدها مصر حالياً، حيث يتيح إتباعها الوصول إلى فعالية النفقة وكذلك التأكد من أن الإنفاق يحقق النتائج الموضوعية له وهو ما يسهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.

وتجدر الإشارة إلى أن وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة اتخذت العديد من الخطوات والإجراءات من خلال تنفيذ المشروع، والتي ساعدت كثيراً في الوصول إلى إعداد نموذج مقترح لموازنة برامج وأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاعات الصحة والتعليم والقوى العاملة، وذلك في خمسة محافظات هي القاهرة والجيزة والإسكندرية والفيوم والمنيا.

- وتركزت أهم جهود الوحدة خلال العام في الآتي:
 - ◆ إعداد دليل تدريبي مرجعي يستخدم في تدريب العاملين بقطاعات الموازنة العامة بوزارة المالية على كيفية إعداد موازنة البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، بمشاركة خبراء من معهد التخطيط القومي وخبراء الموازنة العامة وموازنة المحليات بوزارة المالية.
 - ◆ تدريب ٩٠٪ من العاملين بقطاع موازنة المحليات والموازنة العامة للدولة بالوزارة على كيفية إعداد موازنة برامج وأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي.
 - ◆ تدريب العاملين بإدارات الخطة والموازنة بكل من مديريات التربية والتعليم والصحة والقوى العاملة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والفيوم والمنيا المستهدفة بالمشروع على كيفية إعداد موازنة برامج وأداء وموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
 - ◆ إضافة نماذج جديدة خاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتشمل النماذج الخاصة بإعداد موازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
 - ◆ تنفيذ برنامج للتدريب العملي على المكاتب والمساندة الفنية بالاستعانة بالعاملين بقطاع الموازنة العامة للدولة وقطاع موازنة المحليات، والذين سبق تدريبهم على كيفية إعداد موازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بهدف توفير الدعم والمساندة الفنية اللازمين لمساعدة العاملين بالجهات التي تتبع قطاع الموازنة العامة للدولة وقطاع موازنة المحليات على كيفية إعداد تلك الموازنات.
 - ◆ الانتهاء من إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وموازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ للخمس محافظات السابق الإشارة إليها لمديريات التربية والتعليم والصحة والقوى العاملة.
 - ◆ الانتهاء من إعداد الموازنة المستجيبة للنوع للباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) لجميع الجهات المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة.
 - ◆ إعداد الدليل التدريبي للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في صورة منهج ليتم تدريسه في مركز التدريب الإقليمي التابع لوزارة المالية والذي يجرى إنشاؤه حالياً.
 - ◆ يتم تحويل الدليل التدريبي للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ليصبح كماده تعليمية الكترونية E- learning system تنشر على الإنترنت، وذلك بالتعاون مع أحد الشركات المتخصصة في نظم التعليم الالكترونية عن بعد.
 - ◆ إعداد كتيب في مجال محو أمية الموازنة وذلك بهدف التدريب على كيفية قراءة الموازنة العامة لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والشباب.
- تطوير طريقة عرض الموازنة في ظل إدراك الوزارة بأهمية الموازنة المستجيبة للنوع كأداة تحليلية لمدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق العدالة بين الجنسين والاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي.
- تطوير منهجية تقدير مخصصات النوع الاجتماعي بالموازنة العامة وتحليل اعتمادات الموازنة لكي تعبر عن الاستجابة للنوع الاجتماعي وتوضح الأنصبة النسبية للمرأة والرجل من تلك الاعتمادات. هذه المنهجية تقوم على عرض التصنيف الخاص والاعتمادات المختلفة بمشروع الموازنة مع الأخذ في الاعتبار القائمين بالخدمة من ناحية، والمستفيدين منها من ناحية أخرى.

التقرير السنوي

- جاري تحويل ٨٠٪ من موازنة الدولة إلى موازنة برامج وأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك بناء على توجيهات السيد الدكتور الوزير، وسوف تقوم الوحدة بتدريب الهيئات الخدمية والجهاز الإداري بالموازنة العام للدولة وذلك لتحقيق الهدف.
- وجدير بالإشارة أن تقديرات المصروفات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغت نحو ٣١٩,١ مليار جنيه، وقد تضمنت تلك التقديرات ما يقرب من ١٣٧,١ مليار جنيه تقريباً تمثل ما تحصل عليه المرأة من إجمالي المصروفات العامة. وقد تم إعداد تلك التقديرات أخذاً في الاعتبار المؤشرات الأولية للتعداد الأخير للسكان حسب النوع والفئات العمرية المختلفة. ويستهدف هذا الإنفاق بمشروع الموازنة العامة للدولة إظهار دور المرأة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية وتنمية المرأة بصفة عامة في المجتمعات الريفية والعشوائية بصفة خاصة.
- وبصفة عامة فإنه يمكن عرض ملامح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي حسبما أمكن رصده في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ فيما يلي:
 - ◆ تضمنت تقديرات مشروع الموازنة العامة نحو ٢٣٤,٨ مليون جنيه، تمثل تقديرات مباشرة للمرأة والطفل والأسرة.
 - ◆ يقدر نصيب المرأة من جملة اعتمادات الموازنة بنحو ١٣٧,١ مليار جنيه وهو ما يوازي ٤٣٪ من جملة مصروفات الموازنة العامة.
 - ◆ تضمنت الخطة الاستثمارية بالباب السادس (شراء الأصول غير المالية) العديد من المشروعات التي تهدف مباشرة إلى تنمية المرأة والنهوض بها، وبلغت جملة تقديرات تلك المشروعات الاستثمارية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٢١٠ مليون جنيه، وتستهدف تلك الخطط تنمية المرأة في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية وكذلك إدارة المشروعات الصغيرة والعمل على سد الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.
- الترتيب لعقد مؤتمر دولي ودعوة جميع الخبراء والدول التي تعمل في هذا المجال، وذلك في نهاية عام ٢٠٠٩.
- شهد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تطوراً وتحسناً ملحوظاً في أداء وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة المتنوعة والتي تهتم ببناء قدرات العاملات والعاملين وتنمية مهاراتهم في مجالات العمل المختلفة للحاق بركب التنمية والتقدم، من خلال تنظيم عدد من ورش العمل التدريبية المتخصصة في المجالات المختلفة المتصلة بالعمل مثل التخطيط الاستراتيجي، والتفكير الابتكاري، وتنمية المهارات القيادية، وكتابة التقارير، وإدارة الاجتماعات، وبناء فرق العمل، وإدارة تنظيم الوقت.
- الاستمرار في التعاون والتنسيق بين وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة ومكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة كمثال واقعي للتعاون في مجال حل المشكلات التي تواجه المرأة المصرية العاملة.
- المشاركة كعضو في المرصد القومي لحقوق الطفل التابع لوزارة الدولة لشئون الأسرة والسكان.
- إستكمال تنمية مهارات وقدرات العاملين بالوزارة في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠.